المخاطر الائتمانية وأثرها على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية بين مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي

Insurance risks and its effect on the banking Liquidity: An applied Study between the banks of Islamic National and Iraqi Trade

م.م مصطفى سلام عبد الرضا [1]

Assist. Lect. Mustafa S. Abdul-Ridha

المستخلص

تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على اهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية والتجارية والناتجة من عمليات منح الائتمان المصرفي وهي المخاطر الائتمانية والاثار الناتجة عنها وبالأخص ما يتعلق بالسيولة المصرفية من خلال قياس وتحليل المخاطر الائتمانية، اذ تم اختيار مصرفين وهما المصرف الوطني الإسلامي ومصرف التجارة العراقي وتم استخدام المؤشرات الخاصة بالمخاطر الائتمانية والسيولة المصرفية، اذ تكمن مشكلة البحث في بيان اهم المشاكل التي يعاني منها المصرفان من جراء المخاطر الائتمانية واثارها على السيولة المصرفية، تم تحليل هذه المؤشرات واختبارها بواسطة اختباري F,P-value وبيان الأثر من خلال معامل التحديد R2 باستخدام تحليل التباين ANOVA وتوصل البحث الى ان هناك تأثيراً معنوياً لمؤشرات المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية ولكلا المصرفين ولكن بدرجات متفاوتة، والتي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة، وكذلك توصلت الورقة الى توصيات أهمها الاهتمام العالي في تكوين

1- جامعة الفرات الأوسط التقنية/ المعهد التقني المسيب.

المخصصات التي تمكن المصارف من السيطرة على المخاطر في حالة حصولها فضلا عن السعي الى إيجاد منافذ استثمارية قادرة على امتصاص السيولة النقدية بما يحقق للمصرف تحقيق اعلى المكاسب.

Abstract

The aim of this paper is to highlight the most important risks facing Islamic and commercial banks resulting from the granting of bank credit, which is the credit risk and the resulting effects, especially with regard to bank liquidity through the measurement and analysis of credit risk, Two banks were selected the National Islamic Bank and the Trade Bank Iraqi the indicators of credit risk and bank liquidity were used, The problem of the research lies in the statement of the most important problems facing the two banks due to credit risks and their effects on bank liquidity, these indicators were analyzed and then tested by a test F, P-Value and impact statement by the coefficient of determination R^2 using analysis of variance (ANOVA) The research concluded that there is a significant effect of credit risk indicators on liquidity and on which was accept the alternative hypothesis, The paper also reached the recommendations of the most important interest in the formation of allocations that enable banks to control the risks in the event of acquisition as well as seek to find investment outlets able to absorb liquidity, which will achieve the bank to achieve the highest gains.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي العراقي بمؤسساته المالية المختلفة سواء كانت التجارية ام الاسلامية أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني الهادفة الى دفع عجلة الاستثمار الى الامام من خلال قدرتها على لعب دور الوساطة المالية بين الجهات المختلفة والسعي الى توظيف ما تمتلكه من موارد مالية في مجالات اقتصادية واستثمارية مختلفة بالشكل الذي يحقق اهدافها التنموية والاقتصادية، اذ يشكل الائتمان المصرفي الركيزة الثانية والاساسية لأعمال المصارف، وبالتالي فان منح الائتمان المصرفي عادة ينجم عنه التعرض الى مختلف المخاطر واهما المخاطر الائتمانية التي لا تزال تشكل الهم الأكبر لدى المصارف في محاولة لتخفيفها والتخلص منها لما لها من اثار سلبية تنعكس على أداء المصارف وبالأخص في مجال السيولة النقدية المستخدمة في الاعمال المصرفية، وقد جاء هذا البحث في محاولة لتسليط الضوء على المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية والتجارية العراقية وقياسها وتحليلها وبيان الاثار السلبية التي تتركها على مستوى السيولة من خلال توضيح الأثر بين المخاطر والسيولة المصرفية، اذ ان نجاح المصارف يعتمد بالدرجة الأساس على قدرتها في التحوط وتجنب المخاطر التي تصاحب اداءها المصرفي من خلال استخدام جملة من الإجراءات التي تكفل لها الخفيف من الاثار السلبية للمخاطر الائتمانية، وقد قسم هذا البحث الى محاور الأول منهجية البحث والمحور الثاني الجانب النظري والمحور الثالث الجانب التحليلي والرابع الاحصائي والأخير هو الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول/ منهجية البحث

اولا / مشكلة البحث

تواجه المصارف الإسلامية والتجارية على حدٍ سواء جملة من الصعوبات الداخلية والخارجية التي تعكس بظلالها على الاداء وخصوصا ما يتعلق بالسيولة المصرفية المستخدمة في المجالات الائتمانية مما يجعل المصارف عرضة الى مختلف المخاطر ومن اهمها المخاطر الائتمانية، فاستقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية ووجود درجة من الثقة المتبادلة بين طرفي الاقتراض يعد عاملا مهما في تخفيف المخاطر الائتمانية التي يمكن ان يتعرض لها المصرف، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي وهو هل ان الارتفاع والانخفاض الحاصل في مؤشرات المخاطر الائتمانية يؤثر على حجم السيولة المصرفية للمصارف الإسلامية والتجارية؟

ثانيا / اهمية البحث

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المصارف الإسلامية في اقتصاديات البلدان من خلال توظيف ما تمتلكه من موارد ذاتية وخارجية على شكل ائتمان مصرفي يدعم مختلف الانشطة الاقتصادية وانعكاسه على تحقيق النمو الاقتصادي للبلد، اذ يعد الائتمان المصرفي من اكبر الانشطة المصرفية واهمها التي تزاولها المصارف وبالتالي يجعل المصارف عرضة الى مختلف المخاطر ومن اهمها المخاطر الائتمانية التي لا تزال تشكل الهم الاكبر لإدارات المصارف في محاولة للتخفيف والتخلص من هذه المخاطر لما تتركه من اثار سلبية على السيولة المصرفية من جراء الخسائر التي تنتجها المخاطر الائتمانية مما يعرض المصرف الى حالة من فقدان الثقة لدى جمهور الزبائن وبالتالي التعرض الى الإفلاس.

ثالثا / اهداف البحث

١. دراسة الاثار الناجمة عن المخاطر الائتمانية للمصارف الإسلامية والتجارية للمصارف المبحوثة.
٢. قياس المخاطر الائتمانية وتحليلها باستخدام عدد من المؤشرات للمصارف عينة البحث.
٣. التعرف على أي المصرفين كان أفضل في مواجهة المخاطر الائتمانية.
٤. تحليل العلاقة بين مؤشرات المخاطر الائتمانية والسيولة المصرفية للمصارف عينة البحث.

رابعا / فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية اساسية وهي:
عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية.

خامسا / حدود البحث وأسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد على التقارير المالية الصادرة من المصارف لجمع البيانات للمدة (٢٠١١-٢٠١٥) ولكلا المصرفين.

الجدول رقم (١) متغيرات البحث

نسب المخاطر الائتمانية	المتغير	نوعه	نسب السيولة المصرفية	المتغير	نوعه

القروض / الموجودات	X1	مستقل	الرصيد النقدي	Y1	معتمد
القروض / حق الملكية	X2	مستقل	الاحتياطي القانوني	Y2	معتمد
المخصص / القروض	X3	مستقل	التوظيف	Y3	معتمد

المحور الثاني/ الجانب النظري

اولا / المخاطر الائتمانية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم والمحافظة عليها (رزيق،٢٠١٢: ٢)، وقبل الحديث عن المخاطر الائتمانية لابد من الاشارة الى مفهوم المخاطرة، فقد عرفها البعض بأنها ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها (صالح، ٢٠٠٩: ٢)، وأشار اليها اخرون بأنها مقياس عدم التأكد حول المردود المستقبلي من الاستثمار [٢]، فمن خلال ما تقدم يتبين ان المخاطرة هي حالة عدم التأكد التي تتعرض لها ادارة المصرف ناتجة عن حدث قد تتعرض له في المستقبل مما يستدعي توخي الدقة والحذر.

اذ تنشأ مخاطر الائتمان بسبب التغير في الظروف الاقتصادية ومناخ التشغيل بالمؤسسة بحيث تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة القرض، ونجد أنه من الصعب على البنك التنبؤ بهذه الظروف والتغيرات التي تطرأ على المؤسسة فلهذا السبب فإن البنوك تقوم بتحليل كل قرض بصورة مستقلة لتقييم قدرة المقترض على رد القرض[٣]. وتعد المخاطر الائتمانية من اكبر المخاطر التي تواجه المصارف اذ تعرف بانها عدم قدرة المقترض على ارجاع اصل القرض وفوائده[٤]، وعرفها اخرون بأنها الخسائر المالية الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المقررة[٥]، ويشار إلى مخاطر الائتمان بأنها خطر ضياع رأس المال[٦] وتناولها الكثير من الباحثين بالمعنى نفسه وهو تخلف او عدم قدرة المدين عن تسديد ما اقترضه من المصرف في اجل معين. وقد تنشأ مخاطر الائتمان من سببين داخلي وخارجي فأما السبب الداخلي والناتج عن القرار الخاطئ من قبل ادارة الائتمان في المصرف بمنح قرض معين مما يؤدي الى عدم القدرة على السداد، بينما السبب الخارجي ينشأ من التغيرات الخارجية الاقتصادية والسياسية التي تحدث في البلد[٧]، وهناك عوامل متعلقة بالمقترض يمكن ان تتسبب بحدوث المخاطر الائتمانية ومنها عدم الاستعلام الجيد عن المقترض وعدم متابعة القرض او عدم وجود ادارة جيدة لمشروعه او تحويل التمويل الى غير الغرض المخصص له (احمد،٢٠١٦: ١٩٥). فالمخاطر الائتمانية لا تحدث فقط في القروض الممنوحة مباشرة الى المقترض وإنما تحصل في ادوات المديونية (الاوراق المالية) ومن امثلتها السندات بأنواعها وكذلك خطابات الضمان المقدمة

2- Cecchetti&Schoenholtz,2011:139

٣- حرفوش و صحراوي،٢٠٠٩: ٥.

4- THONG,2013:10.

٥- النجار،٢٠٠٩:٢٥.

٦- طهراوي وبن حبيب، ٢٠١٥: ٦٢.

7- Muzicek,2010:16

من قبل المصرف لزبائنه ايضا تشكل خطرا ائتمانيا على المصرف [٨]، ويمكن للمصارف الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام مجموعة من الاساليب وكالآتي:

١. الفحص: من اجل اتمام عملية الفحص الدقيق للزبائن اذ يحتاج المصرف الى أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الزبائن المحتملين حتى يستطيع اتخاذ القرار الائتماني السليم.

٢. المراقبة: بسبب المخاطر الاخلاقية يحتاج المصرف الى اجراء مراقبة دورية للزبائن للتأكد من استخدام الاموال في الغرض المخصص لها (سعيد وسعيد، ٢٠١٦: ١١٤)

٣. العلاقات في الامد البعيد مع الزبائن: وهذا الامر يتيح للمصارف جمع أكبر قدر من المعلومات عن زبائنه وبتكلفة منخفضة.

٤. الضمانات: يعد الضمان من اهم الوسائل التي تعوض المصرف عن خسائره في حال ان تعرض الى مخاطر التخلف عن السداد [٩]

ثانيا / تصنيف المخاطر الائتمانية

يمكن ان تصنف المخاطر الائتمانية الى مخاطر نكول ومخاطر الجدارة الائتمانية وكالاتي:

١. مخاطر النكول: تنشأ هذه المخاطرة من فشل المدين بالوفاء بالتزاماته المالية التعاقدية اتجاه دائنهِ سواء ما يتعلق بدفع الفائدة او المبلغ المقترض.

٢. مخاطر الجدارة الائتمانية: ينشأ هذا النوع من المخاطرة بسبب انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض (المدين) والتي لم يكن للمقترض تقصير في ذلك [١٠]

ثالثا / مؤشرات المخاطرة الائتمانية

تم اختيار ثلاثة من مؤشرات المخاطر الائتمانية بما يتلاءم مع المعلومات المتوفرة

١. نسبة القروض الى الموجودات Loans-to-assets ratio :وهي نسبة تقيس اجمالي القروض الممنوحة كنسبة مئوية من اجمالي الموجودات وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت مخاطر واحتمال التعرض الى عدم السداد.

٢. نسبة القروض الى حق الملكية Loans -to-Equity ratio: تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد المصرف على الموارد الذاتية وتوظيفها في القروض اذ ان ارتفاعها مؤشر على زيادة المخاطر الائتمانية فضلا عن دور المصرف في المحافظة على أموال مساهمية (المطيري والاسدي،٢٠١٦: ١٠٢).

٣. نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض Provision for doubtful –to-Loans debts: وتشير هذه النسبة الى قدرة المخصص المكون لمواجهة حالات عدم السداد من قبل المقترضين اذ ان ارتفاعها مؤشر على ضمان سلامة المصرف من التعرض للمخاطرة بسبب امكانية تغطيتها من خلال المخصص (بلعزوز وعبو،٢٠٠٩: ١٧)

8- Dan Luy,2010:27.
9- Dietrich,2006:11.
10- Halifu,2011:8.

رابعا/مفهوم السيولة المصرفية وأهمتها

تلعب السيولة دورا هاما في نشاط المؤسسات المالية والحفاظ عليها يعد من العوامل الرئيسية التي تضمن رضا الزبائن سواء كان المودعين او المقترضين، وينبغي الحفاظ على مستوى كاف من السيولة المصرفية خصوصا اذا كان المصرف يعمل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار [١١] وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بموجودات سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليًا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعد مفهوماً نسبياً يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته (أبو رحمه،٢٠٠٩: ١٦)، فقد شبة بعض الكتاب بان السيولة هي الشريان الحيوي الذي يغذي المصرف بالدم حتى يكون قادرا على الاستمرار ومزاولة انشطته بفعالية كاملة [١٢]. هناك عدة تعاريف للسيولة المصرفية نستعرض بعضا منها فقد عرفت على انها احد الموجودات المملوكة والتي تشير الى قدرة المصرف على تحويل موجوداته الى نقود بأقصى سرعة باقل كلفة ممكنة [١٣] وعرفت كذلك بانها قدرة المصرف على تمويل الزيادة في موجوداته ومقابلة احتياجاته المالية المتوقعة وغير المتوقعة بأقصى سرعة وباقل كلفة [١٤] وعرفها اخرون بانها القدرة على الوفاء بجميع الالتزامات النقدية عند حلول موعد استحقاقها اذ انها ليست مبلغا ولا نسبة وانما تعبر عن درجة الوفاء بالالتزامات النقدية [١٥].وتعرف لجنة بازل للأشراف المصرفي في ورقتها الخاصة بالسيولة في سنة ٢٠٠٠ السيولة المصرفية في المؤسسات المصرفية على انها القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزاماتها التي تأتي نتيجة امر بالغ الأهمية يتمثل بجدوى استمرار أي مؤسسة مصرفية [١٦] وتم تعريفها بانها احتفاظ المصرف بجزء من موجوداته في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للزبائن بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بأموال كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعمال (احمد،٢٠١٣: ٣٠٣) وأشار اليها اخرون بانها الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة الى موجودات مالية يغلب عليها طابع السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية او العاجلة (عبد السادة واخرون،٢٠٠٨: ١٢١) وعلية فان المحافظة على مستوى كاف من السيولة يعتمد على قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بكفاءة كل من تدفقاتها النقدية واحتياجاتها الجانبية المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يؤثر ذلك سلبا سواء في عملياتها اليومية أو الوضع المالي للمصرف (سعيد وسعيد،٢٠١٦: ١١٢) وعلى هذا الاساس فأن للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي الوقت أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد والمخاطرة أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسييله والكلفة اي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد[١٧] ووفقا لهذه الابعاد الثلاثة

11- Jeevara,2014:165.
12- 116-Paul and et al,2013:.
13- Dimitrios,2009:20.
14- Kumar& Yadav,2013:2.
15- 37- Yan,2013:.
16- BCBS,2000:1.
17- Howells&Bain, 2000:8.

يتمكن المصرف من ضمان السيولة الكافية من خلال امتلاكه الكمية المناسبة منها او عن طريق الاقتراض وبيع الموجودات[18]، وهناك سببان رئيسان يجعلان المصارف اكثر من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى تهتم بموضوع السيولة الأول ان نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبيرة جدا، والثاني ان قسما كبيرا من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الاجل (الطائي،٢٠١٥: ٣) في ضوء ما تقدم يتضح ان السيولة بالمعنى المصرفي هي مدى إمكانية المصرف في تحقيق أهدافه التنموية والاستثمارية من خلال توفير السيولة المالية الكافية لتمويل مختلف المشاريع وفي الوقت نفسه ان تكون لديه الامكانية في سد حاجة مودعيه من عمليات السحب المفاجئة، بالتالي يحتاج المصرف الى كفاءة عالية في إدارة السيولة من خلال تحقيق عملية متوازنة بين حجم الأموال السائلة والأموال شبة السائلة ومدى إمكانية المصرف في الاقتراض من المصارف الأخرى عند الحاجة الى السيولة.

وتكمن اهمية السيولة في كونها تعد سيفاً ذي حدين من جانب ان زيادتها يولد سيولة غير مشتغلة تنعكس على الربحية المصرفية وانخفاضها يعرض المصرف الى ازمة نقص السيولة وبالتالي قد يتعرض الى الافلاس كون ان المصارف تستمد قوتها من سمعتها فمجرد اشاعة نقص السيولة عند المصرف يسبب التعرض الى عمليات السحب المفاجئ وبالتالي الافلاس[١٩] وتعد السيولة ذات أهمية، خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات غير الماليه، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات (آل منشد والصفار،٢٠١٤: ١٩) (أبو رحمه،٢٠٠٩: ١٦) وهناك عدة خصائص للموجودات السائلة الخاصية الاولى ان تكون الموجودات السائلة قابلة للتسويق والتحويل وهذا يعني ان يتم تحويلها الى اموال سائلة قبل اجل استحقاقها بالسرعة الممكنة وبأقل الكلف اذ ان الموجودات التي يتم استردادها عند اجل استحقاقها لا تعد موجودات سائلة، واما الثانية فهي استقرار اسعار هذه الموجودات فالأوراق المالية قصيرة الاجل أكثر سيولة من الاسهم وغيرها طويلة الاجل كون ان اسعار ثابتة ولها تباين في الاسعار اقل من غيرها، واما الثالثة فتشير الى نوعية الموجودات السائلة والتي تشير الى قدرة حامليها على استرداد تكلفتها عند اعادة بيعها [٢٠].

خامسا / مؤشرات السيولة

١. نسبه الرصيد النقدي تعد هذه النسبة متشددة كونها تمثل مقياس لسيولة المصرف اذ أنها تركز على قياس المركز النقدي للمصرف ممثلا بمقدار السيولة النقدية المتاحة للوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل

18- Rose, 1999:34.
19- Bareikaitė& Kaulienė,2014:65.
20- Sumaila,2015:26.

(مطر،2010: 56) وتشير هذه النسبة الى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيدها المحددة من السيولة النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك لمركزي والمصارف الاخرى، وعليه لا ينبغي الافراط في ارتفاع هذه النسبة او انخفاضها، اذ أن الارتفاع هو اشارة الى وجود سيولة كبيرة لدى المصرف غير مستغلة وهذا عادة ما يؤثر سلبا في عوائد المصرف والعكس بالعكس فان الانخفاض يدل على تعرض المصرف الى مخاطر السيولة ومشاكل في التسديد ولكن يقابلها ارتفاع في العوائد[٢١].

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى المصرف + النقد الدى البنك لمركزي + النقد لدى المصارف الأخرى}}{\text{اجمالي الودائع}} \times ١٠٠\ \%$$

٢. نسبه الاحتياطي القانوني: تودع المصارف بأنواعها المختلفة جزءا من ودائعها لدى البنك لمركزي وهذا الجزء يسمى عادة بالاحتياطي القانوني ويكون على شكل نسبه مئوية من الودائع، وعادة هذه الاموال لا تحصل المصارف عليها اي مقابل الا اذا زاد عن ذلك (الصيرفي،2007: 54) وتشير هذه النسبة الى قدرة البنك على الوفاء بالتزامات غير الاعتيادية (في حالة الازمات)، وتمثل بالوقت نفسه واحدة من الادوات الرقابية التابعة للبنك لمركزي وتتغير تبعا للظروف الاقتصادية. [٢٢]

$$\text{نسبه الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك لمركزي}}{\text{اجمالي الودائع}} \times ١٠٠٪$$

المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وان ارتفاع هذه النسبة يدلل على قدرة المصرف في تلبية القروض الجديدة، الا انه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:[23]

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} \times ١٠٠٪$$

المحور الثالث/ الجانب التحليلي والاحصائي

اولا / تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية للمصرف الوطني الاسلامي

الجدول رقم (2) مؤشرات المخاطر الائتمانية للمصرف الوطني الاسلامي للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

21- Rose,1999: 141.

٢٢- طالب والمشهداني،2011: 80.

23- Rose, 1991, 141.

المؤشر / السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المؤشر العام
القروض /الموجودات	43.28%	52.04%	50.61%	58.73%	64.90%	53.92%
القروض / حق الملكية	97.03%	144.08%	110.62%	115.81%	159.14%	125.34%
مخصص الديون / القروض	1.36%	2.12%	3.93%	3.39%	3.53%	2.86%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية

١- مؤشر القروض الى الموجودات: يبين هذا المؤشر حجم القروض المصرفية الممنوحة من قبل المصرف (الائتمان النقدي) ونسبتها الى حجم الموجودات الكلية للمصرف وهذا مؤشر مهم جدا كونه يعد مقياساً لقدرة وكفاءة المصرف في توظيف موارده المالية في موارد تحقق له العوائد، فمن الجدول رقم (٢) نلاحظ ان ادنى نسبة وصلت اليها القروض من مجموع الموجودات هي في السنة الاولى واعلى مؤشر حصل علية المصرف في السنة الاخيرة باستثناء سنة ٢٠١٣ التي شهدت انخفاضاً طفيفاً في المؤشر مما يعني ان هناك نموا في القروض المقدمة من المصرف بما يتلاءم مع الارتفاع الحاصل في حجم الموجودات وعند المقارنة مع المتوسط العام نجد ان سنة ٢٠١٤ وسنة ٢٠١٥ كانت اعلى من سابقاتها، ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الفروض (الائتمان المصرفي) قد شكل تقريبا نصف الموجودات وهذه النسبة جيدة من جانب ان المصرف يسعى الى تحقق رغبات الزبائن في توفير احتياجاتهم من الائتمان النقدي وكذلك يبين قدرة المصرف على استثمار الاموال في مجالات مختلفة فضلا عن جعلها اموال غير مستغلة تسبب اعباء للمصرف وبالتالي فان المصرف من خلال النسب اعلاه يكون قد حصل على حصة سوقية جيدة ويسعى الى استقطاب الزبائن الجدد فضلا عن المحافظة على الزبائن الحالين وهذا الامر واضح من خلال النمو الحاصل في حجم القروض كما بينا سابقا، واما الجانب غير الايجابي في ارتفاع هذا المؤشر هو ارتفاع الخاطر المصاحبة لهذه القروض اذ ان الزيادة في منح القروض تعني ان المصرف يتعرض الى مخاطر ائتمانية ناتجة عن عدم او ضعف في قدرة المقترضين على تسديد مستحقاتهم المالية وهذا الامر يجعل المصرف في موضع يحمل مزيدا من المخاطر وبالتالي يتطلب من المصرف عند منح القروض او زيادة معدلات الاقراض هو تشديد سياسة الائتمان من خلال اخذ الضمانات الكافية التي تحفظ للمصرف حقوقه من عمليات النكول التي تحصل، وكما بينا سابقا فان المصرف الوطني ركز على الائتمان المصرفي دون الاستثمار بسبب ان المخاطر المحيطة بالاستثمار وفق مفهوم المصارف الاسلامية اكبر من الائتمان فضلا عن طول المدة الزمنية للاستثمار، وبالتالي فمن خلال الجدول اعلاه يتضح لنا ان المصرف الوطني الاسلامي يتعرض الى مخاطر ائتمانية متزايدة وهذا الامر ينعكس بالاثر السلبي على المصرف كون ان المخاطر تسبب انخفاضاً في جانب السيولة المالية فضلا عن العوائد المتحققة من القروض وبالتالي فان على المصرف ان يحقق عملية التوازن بين السيولة والربحية والأمان حيث يرتبطون بعلاقة عكسية فتحقيق الربحية يتطلب ان يزيد في منح القروض الى القطاعات

المخلفة لتحقيق العوائد الكافية، ولكن بالمقابل فان ارتفاع جانب القروض سيولد مخاطر (النكول) تنعكس على سيولة والتي تؤدي الى انخفاضها ودرجة الامان في المحافظة على اموال المودعين والمساهمين وهذه من الامور المعقدة جدا فتحقيق الربح والمحافظة على السيولة والأمان من الصعب ان تحدث.

٢- مؤشر القروض الى حق الملكية: يبين هذا المؤشر حجم القروض المقدمة من المصرف ونسبتها الى حقوق المساهمين وهذا المؤشر يبين مدى اعتماد المصرف على موارده الذاتية في تمويل عمليات الاقراض مقابل اعتماده على الايداع، اذا ان الارتفاع في هذا المؤشر يدل على ان المصرف اعتمد على راس المال في تمويل القروض بدل الايداع وهذا مؤشر لا يصب في صالح المصرف كون ان راس المال هو الدعامة الاساسية لمواجهة أي نوع من انواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف الى جانب المخصصات، وبالتالي على المصرف ان يحقق عملية توازن وفق ما يرسمه من خطط بين موارده الذاتية والموارد الخارجية بما يضمن سلامة اموال مساهميه وأموال مودعيه، فمن خلال الجدول رقم (٢) يتضح بان المؤشرات مرتفعة جدا على مدى السنوات الخمس وبالأخص السنة الاولى فقد شكلت القروض مقدار يساوي حق الملكية وهذا مؤشرٌ خطير جدا، ففي سنة ٢٠١١ حقق المصرف نسبة ملاءة مالية تصل الى ٢٥٪ وهذه النسبة جيدة جدا بالمقارنة مع ما مطلوب وفق قانون البنك المركزي وهو ١٢٪ وهي النسبة المثالية مما يعني ان المصرف اما استثمر ما يعادل ٧٥٪ من راس مال في مجالات مختلفة والمتبقي من اموال المودعين، او استغل الجزء الاكبر من اموال المودعين واحتفظ بجزء من راس ماله لمواجهة احتياجات السيولة، وهكذا بقية السنوات اذ ان اعلى ما وصل الية المصرف هي نسبة كفاية ٣٠٪ فمن خلال تقارير مراقب الحسابات الذي يؤكد فيه ان هناك مرابحات سريعة في سنة ٢٠١٥ لم يتم استرجاعها مما يؤشر الى تعرض المصرف الى عمليات نكول ملحوظة في حال عدم استرجاع الاموال المطلوبة وبالتالي فان ذلك يعكس عدم حكمة المصرف وقدرته على ادارة امواله سواء الذاتية او الخارجية بكفاءة جيدة، وأما بقية المؤشرات فقد حصلت سنة ٢٠١٢ وسنة ٢٠١٥ على اقل نسب من بين جميع المؤشرات واقل من المؤشر العام، اذن ارتفاع هذه النسبة مؤشر ينذر بخطر حدوث مخاطر ائتمانية للمصرف ما لم يكون المصرف قادر على ادارة مخاطره بصورة محكمة.

٣- مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض: وهذا المؤشر هو من اهم المؤشرات التي تبين طبيعة القروض المقدمة اذ ارتفاعه يشير الى القروض المقدمة مصحوبة بمخاطر نكول مما يدفع المصرف الى تكوين مخصص ديون كبير لمواجهة المخاطر المحتملة وبالعكس انخفاضه يدل على تشدد السياسة الائتمانية وتوظيف الاموال في موارد غير خطرة بعد اجراء الدراسة اللازمة لطالب القرض، فمن خلال الجدول اعلاه يتضح ان هذا المؤشر منخفض جدا جدا قياسا بحجم الائتمان المصرفي الممنوع فعند الرجوع الى التقارير المالية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات فان المصرف لم يأخذ الضمانات الكافية لقاء منحه هذه القروض مما يعني ان المصرف سيتعرض الى مخاطر نكول بسبب عدم اخذ الضمانات الكافية اولا وعدم تكوين المخصص الكافي لمواجهة أي عملية نكول تحصل (المخاطر الائتمانية) فتكوين مخصص رصين يجعل المصرف يواجه أي خسائر قد تحدث فضلا عن المحافظة على اموال المودعين والمساهمين، اذ يشير الجدول اعلاه الى ان اعلى نسبة حصلت في سنة ٢٠١٣ مقابل اقل نسبة في سنة ٢٠١١ اذ يتطلب من المصرف تكوين مخصص ديون يتناسب وحجم القروض الممنوحة بالشكل الذي يحافظ على سلامة الاموال.

ثانيا / تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية لمصرف التجارة العراقي

الجدول رقم (3) مؤشرات المخاطر الائتمانية لمصرف التجارة العراقي للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

المؤشر / السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المؤشر العام
القروض / الموجودات	0.34%	0.79%	1.18%	1.59%	2.19%	1.22%
القروض / حق ملكية	0.61%	1.61%	2.01%	2.52%	3.32%	2.02%
مخصص الديون / القروض	1029.16%	397.11%	231.25%	139.36%	115.86%	382.55%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية

١. مؤشر القروض الى الموجودات: يعد هذا المؤشر بالنسبة الى المصارف الخاصة من المؤشرات المهمة تعكس مدى قدرة المصارف التجارية على توظيف مواردها المالية الذاتية والخارجية على شكل قروض في تمويل المشاريع الاستثمارية اذ تعد القروض من اهم الانشطة المصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية كون ان وظيفة المصارف هي منح القروض وقبول الودائع وبالتالي فان الانخفاض والارتفاع في حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف يعد مؤشراً على نجاح او فشل المصرف في سد حاجة زبائنه في سوق العمل، ومن خلال الجدول (٣) يتضح لنا ان هذا المؤشر كان منخفضاً على مدى السنوات الخمس محل البحث وكذلك المؤشر العام اذ اعلى ما وصل الية المصرف في سنة ٢٠١٥ اذ شكلت القروض ما نسبته (٢,١٩ %) قياسا بحجم الموجودات المصرفية فان هذه النسبة منخفضة جدا لان من اهم بنود جانب الاستثمار في الميزانية هي القروض، بالرغم من المؤشر شهد نموا على مدى السنوات الخمس لكن ضعيف جدا، فعند مراجعة التقارير المالية لمصرف التجارة العراقي نلاحظ انه ركز بشكل اساسي في جانب الموجودات على جانب الاستثمار المالي الذي يتعلق بالسندات وغيرها من الاستثمارات المالية طويلة الاجل سواء مع الجانب الخاص والمختلط دون القروض فقد شكل الاستثمار جزءا مهما من الموجودات، وهذا الاجراء يعد في صالح المصرف لكن ليس ان يكون على حساب القروض كون ان المصرف كما بينا وظيفته الاساسية منح القروض فسوق العمل يحتاج الى تمويل مصرفي بصورة مستمرة لسد حاجة زبائن المصرف، وبالتالي فان انخفاض القروض يجنب المصرف التعرض الى المخاطر الائتمانية الخاصة بعدم امكانية السداد، بالرغم من ان الاستثمار ايضا يتعرض الى مخاطر ائتمانية لان اغلب الاستثمارات مالية لكن المصرف وضع مخصص انخفاض الاستثمارات مما يجعل نكول القروض منفصل عن مخاطر الاستثمار.

٢. القروض الى حق الملكية: من خلال الجدول (٣) نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر بسبب انخفاض حجم القروض المصرفية لدى مصرف التجارة العراقي بالمقارنة مع حجم حق الملكية على مدى السنوات الخمس اذ حصلت اقل نسبة في سنة ٢٠١١ واعلاها في سنة ٢٠١٥ اذ نلاحظ انخفاضاً في هذا المؤشر من السنة الاولى وصولا الى السنة الخامسة بسبب ان الارتفاع الحاصل في حجم حق الملكية هو اقل من حجم الارتفاع

في القروض عدا السنة الاخيرة التي شهدت ارتفاعا بالمقارنة مع المؤشر العام، مما يعني ان المصرف قد وظف جزءً من اموال المساهمين في الاستثمار دون القروض.

٣. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض: كما بينا فان هذا المؤشر مهم جدا في معرفة مدى امكانية المخصص المعد من قبل المصرف لمواجهة حالات عدم السداد من قبل المقترضين ويعد المخصص وفق دراسات من لجان مختصة في المصرف وهذه الدراسات تعتمد على معدلات النكول الحاصلة في الاعوام السابقة وعلى اساس ذلك يتم تحديد المخصص، فمن خلال الجدول (٣) نلاحظ ان مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المعد من قبل المصرف على مدى السنوات الخمس هو اكبر من حجم القروض الممنوحة، اذ حصلت السنة الاولى على اعلى مؤشر اذ بلغ المخصص عشرة اضعاف حجم القروض المقدمة فعلى سبيل المثال في سنة ٢٠١٥ كانت القروض المقدمة من قبل المصرف تقريبا (٩) مليار دينار في حين ان المخصص كان تقريبا (١٠,٥) مليار دينار وهذا الامر غير منطقي اذ لا يمكن ان يكون المخصص اكبر من القروض اذ من غير المعقول ان تكون جميع ما يقدمه المصرف من قروض يتعرض الى مخاطر عدم السداد، وبناء على ما تقدم بحسب رأينا فان المصرف لدية مجموعة من الحسابات المدينة المتأخرة السداد وبالتالي فان هذا المخصص سيواجه المخاطر الائتمانية التي تحصل في القروض وكذلك في الحسابات المدينة اذ ان أي من هذه الحسابات اذا ما تعرضت الى نكول من قبل اصحابها فان المخصص سيتم استخدامه لمعالجة الموضوع فضلا عن ان القروض المقدمة ايضا تكون خطرة.

وأخيرا بعد اجراء التحليل لجميع مؤشرات المخاطرة الائتمانية لكلا المصرفين نقوم بعمل مقارنة لأداء المصرفين على مدى السنوات الخمس

١. المؤشر الاول/ فقد كان اداء المصرف الوطني الاسلامي وفق هذا المؤشر افضل من المصرف الاخر وذلك بسبب ارتفاع حجم الاقراض المصرفية لديه (الائتمان المصرفي) بالمقارنة بالمصرف الاخر الذي كان حجم الاقراض متراجعاً عنده مما ادى الى ان تظهر نسب المؤشر الاول للمصرف الوطني اكبر من المصرف الاخر، وقد بينا ان ارتفاع هذا المؤشر الى ماذا يؤدي بالرغم من ان مصرف التجارة كان افضل من حيث جانب الاستثمار.

٢. المؤشر الثاني/ من الجداول (٢،٣) يتضح ان مصرف التجارة العراقي حقق نسب اداء اعلى من المصرف الاخر وهذا لا يعني انه افضل من المصرف الوطني الاسلامي فارتفاع هذه النسب كان سببه انخفاض القروض لمصرف التجارة كما بينا، وبالتالي بالرغم من ذلك فان المصرف الوطني الاسلامي كان افضل من الاخر لكنه استثمر جزءا من اموال مساهميه في مجالات تمويل القروض.

٣. المؤشر الثالث/ ايضا ظهر فيه ان مصرف التجارة العراقي حقق مؤشرات أفضل من المصرف الاخر من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وهذا يجعل المصرف في مأمن عن المخاطر الائتمانية بعكس المصرف الوطني الذي حقق نسب منخفضة بسبب كبر حجم القروض قياسا بالمخصص المعد لها فضلا عن عدم كفاية الضمانات المأخوذة من قبل المصرف الوطني مما يجعله عرضة للمخاطر الائتمانية أكثر من المصرف الاخر.

ثالثا / تحليل مؤشرات السيولة للمصرف الوطني الاسلامي

الجدول رقم (٤) مؤشرات السيولة للمصرف الوطني الاسلامي

النسبة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المؤشر العام
الرصيد النقدي	98.80%	77.08%	63.63%	83.42%	58.95%	76.38%
الاحتياطي القانوني	53.54%	59.56%	33.09%	35.72%	44.69%	45.32%
التوظيف	80.07%	85.57%	99.79%	135.65%	122.10%	104.63%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية

١. مؤشر الرصيد النقدي: يشير هذا المؤشر الى حجم الأموال التي يحتفظ بها المصرف لغرض الوفاء بالتزاماته سواء كان على مستوى المودعين والناتجة من السحوبات على الودائع او سد حاجة الزبائن بالحصول على ما يحتاجوه من سلع او موجودات كون ان المصارف الإسلامية لا تتعامل بالقروض، فمن خلال الجدول (٤) يتضح بان هناك تفاوت في هذا المؤشر اذ حصلت اعلى نسبة في سنة ٢٠١١ واقلها في سنة ٢٠١٥ بالرغم من ان حجم الودائع في تنامي مستمر باستثناء سنة ٢٠١٤ فقد شهدت انخفاضاً في حجم الإيداع لكنه عاد وارتفع في سنة ٢٠١٥ وبالنظر الى المؤشر العام يتضح ان المصرف قد احتفظ بما يساوي تقريبا (٧٥٪) من ودائعه على شكل سيولة نقدية مقابل استثمار كامل لراس المال، وبالمقارنة مع المصرف الاخر مصرف التجارة نجد ان المصرف الوطني كان افضل في استثمار السيولة النقدية فقد كانت مؤشراته افضل لأنها اقل بالرغم من ارتفاع حجم الإيداع لديه.

٢. مؤشر الاحتياطي القانوني: يشير هذا المؤشر الى حجم الأرصدة النقدية المودعة من قبل المصرف لدى البنك لمركزي لغرض الوفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني وهي نسبة مئوية من الودائع تفرض من قبل البنك لمركزي لغرض المحافظة على حقوق المودعين في حال تعرض المصرف الى مشاكل في السيولة، فمن خلال الجدول (٤) يتضح أيضا انه متفاوت حيث حصلت سنة ٢٠١١ على اعلى مؤشر وحصلت سنة ٢٠١٣ على اقل نسبة وبسبب هذا التفاوت هو الارتفاع والانخفاض الحاصل في حجم الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك لمركزي مقابل ارتفاع الودائع، بالرغم من ان نسبة الاحتياطي المقررة من قبل البنك لمركزي العراقي هي (٢٥٪) من مجمل الودائع.

٣. مؤشر التوظيف: يشير هذا المؤشر الى حجم القروض بالمقارنة مع حجم الايداع ومدى اعتماد المصرف على ودائع الزبائن في تمويل القروض اذ تعد الودائع من اهم موارد التمويل الخارجية، اذ ان ارتفاع هذه النسبة ينذر بتعرض المصرف الى مخاطر ائتمانية فضلا عن ان اعتماد المصرف على اموال المودعين يحتم عليه ان يحقق لها اعلى درجات الامان من خلال اختيار المواطن الاستثمارية الامنة، اذ ان أي نكول يتعرض له المصرف ينعكس على ودائع الزبائن كون ان عدم التسديد من قبل المقترضين يعني نقصان في السيولة المالية وبالتالي يؤثر على الايداع ومن جانب اخر فان تعرض المصرف الى مخاطر ائتمانية يؤثر بشكل اساسي على سمعة المصرف في الوسط المالي وبالتالي ينعكس على اعداد الزبائن سواء كان الحالية او الجدد وقد

تكون خسارة بسيطة تحصل للمصرف تسبب في توجه الزبائن في وقت واحد لسحب ايداعهم مما يعرض المصرف الى مخاطر كبيرة ناتجة عن توفير السيولة مما يعرضه الى مخاطر افلاس محتمله، فمن خلال الجدول (٤) نلاحظ ان هذا المؤشر مرتفع جدا على مدى السنوات الخمس وحتى بالمقارنة مع المؤشر العام نجد ان المؤشر يشير الى ان القروض تعادل الايداع وهذا يعني ان المصرف يتعرض الى مخاطر ائتمانية كبيرة ناتجة عن الارتفاع في عمليات الاقراض وكما بينا سابقا فان المخصص المكون لمواجهة عجز الديون ليس كافيا فضلا عن ضعف الضمانات المأخوذة من قبل المصرف اذ حصلت سنة ٢٠١١ على ادنى نسبة واستمر النمو الى سنة ٢٠١٥ التي شهدت انخفاض المؤشر، من هنا يتطلب من المصرف ان يحقق عملية توازن بين ما يمنح من قروض وما يصاحبها من مخاطر ونوع الضمان المأخوذ لقاء تقديم القرض.

رابعا/ تحليل مؤشرات السيولة لمصرف التجارة العراقي

الجدول رقم (٥) مؤشرات السيولة لمصرف التجارة العراقي

النسبة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المؤشر العام
الرصيد النقدي	130.56%	122.60%	198.37%	111.18%	160.62%	144.66%
الاحتياطي القانوني	117.45%	89.89%	161.24%	99.19%	116.43%	116.84%
التوظيف	0.99%	2.06%	4.09%	5.91%	10.06%	4.62%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية

١. مؤشر الرصيد النقدي: يتضح من الجدول (٥) ان هناك ارتفاعاً كبيراً في هذا المؤشر على مدى السنوات الخمس محل البحث، فقد حصلت سنة ٢٠١٥ على اعلى نسبة وذلك بسبب ارتفاع حجم الأموال لدى المصرف مقابل انخفاض حجم الودائع اذ وصلت الودائع في السنة الأخيرة الى ما يقارب من (٩٠) مليار عراقي مقابل (١٢١) مليار في سنة ٢٠١٤، فحجم الودائع متباين بدرجة كبيرة على مدى السنوات ما أدى الى ان تتباين نسب هذا المؤشر، فعند المقارنة مع المؤشر العام نجد ان حجم الأموال المحتفظ بيها تعادل تقريبا (١,٥) مرة وهذا الامر ينعكس على المصرف كون ان وجود سيولة غير مستغلة يعني عدم تولد الأرباح وبالتالي فان للمصرف التزامات لابد من الوفاء بها.

٢. مؤشر الاحتياطي القانوني: أيضا شهد هذا المؤشر تفاوتاً كبيراً خلال السنوات الخمس وللسبب نفسه هو تفاوت الودائع بالرغم من كبر حجم الأموال المودعة لدى البنك المركزي بالتالي فان بقاء هذه الأموال لدى البنك المركزي دون استثمار يعني عدم توليد الأرباح.

٣. مؤشر التوظيف من خلال الجدول (٥) نلاحظ انخفاض هذا المؤشر بسبب القروض المنخفضة كما بينا اذ شهد هذا المؤشر نموا على مدى السنوات الخمس وذلك كون ان ارتفاع القروض كان أكبر بالمقارنة مع ارتفاع حجم الودائع مما يعني ان المصرف قد وظف جزءً من ودائع زبائنه في الاستثمار بدلا من القروض.

التحليل الاحصائي/ اختبار الفرضيات

خامسا / تحليل تأثير (X_1) و (Y_1,Y_2,Y_3)

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) ان هناك تأثيرا للمتغير المستقل (X_1) على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_3) من خلال معامل التحديد للمصرف الوطني الإسلامي وكان معنويا في الوقت ذاته في ضوء اختباري (F-test) و (P-value) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وبدرجة حرية ($N_1=1,N_2=4$) وقد سجل وقف اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة ٧,٧١ عند نفس مستوى المعنوية، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P-value) اذ تبين ان المصرف الوطني قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_3) اذ كانا ادنى من0.05، مما يعني معنوية هذا التأثير، في حين لا نرى هناك تأثيرا واضحا ومعنويا لمتغير المستقل (X_1) في المتغير المعتمد (Y_2).

وكما أظهرت النتائج الإحصائية ان هناك تأثيرا للمتغير المستقل (X_1) على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) من خلال معامل التحديد لمصرف التجارة العراقي وكان معنويا في الوقت نفسه في ضوء اختباري (F-test) و(P-value) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وبدرجة حرية ($N_1=1,N_2=4$) وقد سجل وقف اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة ٧,٧١ عند نفس مستوى المعنوية، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P-value) اذ تبين ان مصرف التجارة قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) اذ كانوا ادنى من0.05 ، مما يعني معنوية هذا التأثير والجدول رقم (٦) يوضح ذلك، في حين لا نرى هناك تأثيرا واضحا ومعنويا لمتغير المستقل (X_1) في المتغير المعتمد (Y_3).

وفي ضوء ما تقدم يتضح ان هناك تأثيرا قويا ومعنويا للمؤشر المخاطرة الائتمانية (الفروض/ الموجودات) على مؤشرات السيولة المصرفية اذ ان تغير مؤشر المخاطر يعكس بتأثيره على مؤشرات الربحية بالإيجاب والسلب، مما يؤكد ان على المصرفين ان تولي اهتماما كبيرا لمؤشر المخاطرة الائتمانية حتى تحقق أفضل سيولة ممكنه بالشكل الذي يمكنها من الوفاء بجميع التزاماتها ويجعلها قادرة على مواجهة أي حالة انخفاض في السيولة والناتج عن عمليات العجز عن السداد، وبشكل عام فقد تراوح معامل التحديد بين الضعيف والمتوسط والقوي

الجدول رقم (٦) تحليل تأثير بين (X_1) و (Y_1,Y_2,Y_3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X1			المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X1		
		R^2	F-test	p-value			R^2	F-test	p-value
الوطني الاسلامي	Y1	0.49	7.82	0.023	**التجارة العراقي**	y1	0.78	28.5	0.001
	Y2	0.19	1.88	0.207		y2	0.72	20.8	0.002
	Y3	0.71	20.35	0.002		y3	0.35	4.35	0.071

*F الجدولية عند مستوى معنوي ٠,٠٥ وبدرجة حرية (n1=1, n2=4) تساوي 7.71 P

** Value- (P≤٠,٠٥) معنوية عند ذلك المستوى .وهكذا في بقية الجداول

سادسا/ تحليل تأثير (X_2) و (Y_1,Y_2,Y_3)

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) ان هناك تأثيراً للمتغير المستقل (X_2) على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) من خلال معامل التحديد ولكلا المصرفين وكان معنويا في الوقت ذاته في ضوء اختباري (F-test) و (P-value) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وبدرجة حرية ($N_1=1,N_2=4$) وقد سجل وفق اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة ٧,٧١ عند مستوى المعنوية نفسه، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P-value) اذ تبين ان المصرف الوطني قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) اذ كانا ادنى من 0.05مما يعني معنوية هذا التأثير، في حين لا نرى هناك تأثيرا واضحا ومعنويا لمتغير المستقل (X_2) في المتغير المعتمد (Y_3)، كما ان معامل التحديد كان قويا بالنسبة للمتغيرين المعتمدين ولكلا المصرفين.

الجدول رقم (٧) تحليل تأثير بين (X_2) و (Y_1,Y_2,Y_3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل x2			المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل x2		
		R^2	F-test	p-value			R^2	F-test	p-value
المصرف الوطني	y1	0.62	13.24	0.007	التجارة العراقي	y1	0.73	22.4	0.001
	y2	0.83	41.11	0.000		y2	0.64	14.46	0.005
	y3	0.18	1.76	0.221		y3	0.23	2.46	0.156

سابعا/ تحليل تأثير (X_3) و (Y_1,Y_2,Y_3)

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) ان هناك تأثيراً للمتغير المستقل (X_3) على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) من خلال معامل التحديد للمصرف الوطني الاسلامي وكان معنويا في الوقت ذاته في ضوء اختباري (F-test) و (P-value) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وبدرجة حرية ($N_1=1,N_2=4$) وقد سجل وفق اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة ٧,٧١ عند مستوى المعنوية نفسه، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P-value) اذ تبين ان المصرف الوطني قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) اذ كانا ادنى من0.05 ، مما يعني معنوية هذا التأثير، في حين لا نرى هناك تأثيرا واضحا ومعنويا لمتغير المستقل (X_3) في المتغير المعتمد (Y_3)، وفيما يخص مصرف التجارة العراقي اذ لا نرى ان هناك تأثيرا واضحا ومعنويا لمتغير المستقل (X_3) في المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) عند مستوى المعنوية نفسه.

الجدول رقم (٨) تحليل تأثير بين (X_3) و (Y_1,Y_2,Y_3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل x3			المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل x3		
		R2	F-test	p-value			R2	F-test	p-value
الوطني	y1	0.75	20.81	0.001		y1	0.19	1.96	0.199

الاسلامي	y2	0.74	22.88	0.001	التجارة	y2	0.23	2.46	0.156
	y3	0.21	2.15	0.180	العراقي	y3	0.26	2.92	0.126

المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. انخفاض مؤشرات المخاطر الائتمانية لدى مصرف التجارة العراقي مقارنة مع المصرف الوطني الإسلامي بسبب التراجع الملحوظ في حجم الائتمان المصرفي لدى مصرف التجارة مقارنة مع المصرف الوطني الإسلامي مما يعني ان المصرف الوطني يكون أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية.

٢. تعرض المصارف الاسلامية الى مخاطر ائتمانية أكبر من نظيرتها التجارية كون ان الائتمان المقدم من قبلها يتركز الغالب على المرابحات التي في الغالب مدتها لا تزيد مدته على السنة الا انها تعد التزامات تعاقدية.

٣. تضخم حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالنسبة لمصرف التجارة العراقي الذي شكل اضعاف حجم الإقراض الممنوح مقابل انخفاضه لدى المصرف الوطني الإسلامي وبالمقابل كانت الضمانات الحاصل عليها المصرف الوطني ضعيفة مقابل منح الائتمان المصرفي مما جعل المصرف الوطني عرضة الى المخاطر الائتمانية.

٤. حقق المصرف الوطني الإسلامي على مستوى جميع مؤشرات السيولة أداء أفضل بالمقارنة مع المصرف الاخر بسبب استثماره للسيولة النقدية في مجالات مختلفة على الرغم من كبر حجم الإيداع لديه، على عكس مصرف التجارة العراقي الذي ظهرت مؤشرات السيولة مرتفعة لديه وهذا يعكس ان هناك انخفاضاً في حجم الائتمان المصرفي.

٥. ان هناك تأثيراً قوياً للمتغير المستقل (X_1) على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_3) وللمصرف الوطني الإسلامي وكانا معنويا عند مستوى معنوية ٠,٠٥، مقابل وجود تأثير قوي للمتغير المستقل نفسه على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) ولمصرف التجارة العراقي وكانا معنويا عند مستوى المعنوية نفسه، باستثناء المتغير(Y_2) بالنسبة للمصرف الأول والمتغير المعتمد (Y_3) لم يكونا معنويا عند نفس مستوى المعنوية على الرغم من وجود تأثير.

٦. ان هناك تأثيراً قوياً للمتغير المستقل (X_2) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2) ولكلا المصرفين وفق اختباري F,P-valueعند مستوى معنوية عدى المتغير المعتمد (y_3) لدى كلا المصرفين لم يكن معنويا عند نفس مستوى المعنوية على الرغم من وجود تأثير.

٧. ان هناك تأثيراً قوياً للمتغير المستقل (X_3) على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) وللمصرف الوطني الإسلامي وكانا معنويا عند مستوى معنوية ٠,٠٥ عدى المتغير المعتمد (y_3) لم يكن معنوية عند نفس مستوى المعنوية، مقابل وجود تأثير متوسط للمتغير المستقل (X_3) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) لمصرف التجارة العراقي الا انه لم يكن معنويا عند نفس المستوى.

التوصيات

١. ضرورة انشاء مراكز متخصصة في دراسة المخاطر الائتمانية للمقترضين لكلا المصرفين الاسلامية والتجارية فضلا عن الاهتمام بها من خلال تزويدها بقاعدة بيانات عن مختلف الزبائن وتحديثها بصورة مستمرة فضلا عن دراسة الضمانات المطلوبة والتي يجب ان تكون بمستوى الائتمان الممنوح.

٢. ضرورة انشاء محفظة متنوعة للائتمان سواء كان على مستوى الآجال او القطاعات بما يضمن تخفيف المخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها فضلا عن تشديد السياسة الائتمانية في منح القروض وبالأخص طويلة الاجل.

٣. الاهتمام العالي بتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لكلا المصرفين كونه الدعامة الاساسية في تغطية المخاطر الائتمانية فيما لو تعرض اليها المصرف وان يكون مبني على اسس صحيحة سواء كان نسبة مئوية مقبولة من حجم الائتمان الممنوح او تكون النسبة مبنية بالاعتماد على مخصص السنوات السابقة.

٤. ضرورة الاهتمام بالائتمان المصرفي بالأخص مصرف التجارة العراقي قياسا بحجم الموجودات لدية كون ان الائتمان يعد من اهم موارد تحقيق الارباح بالنسبة للمصارف التجارية اضافة الى الاستثمار.

٥. ضرورة العمل على إيجاد المنافذ الاستثمارية التي من شانها ان تمتص السيولة النقدية الفائضة عن الحاجة بالشكل الذي يقلل نسب السيولة لدى كلا المصرفين وبالأخص مصرف التجارة العراقي اذ ان السيولة الفائضة لا يتج عنها أي مكاسب مالية.

المصادر:

١. أحمد، نضال رؤوف،" دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية راس المال في القطاع المصرفي "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٣٦، ٢٠١٣.

٢. أل منشد، وحيدة جبر، الصفار، عدنان عودة صالح،"فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة دنانير، عدد ٧، ٢٠١٤.

٣. بلعزور، بن علي،"الاخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الجزائر،٢٠٠٩.

٤. حرفوش، سهام و صحراوي، ايمان،"دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الازمة المالية الحالية"، بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر، ٢٠٠٩.

٥. رزيق، كمال، "تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية"، بحث مقدم الى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، ٢٠١٢.

٦. سعيد، عبد السلام لفته وسعيد، بلال نوري،"المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد ١٠٨، ٢٠١٦.

٧. سعيد، عبد السلام لفته وسعيد، بلال نوري،"تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية"، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية،مجلد ١، عدد ٣٧، ٢٠١٦.

٨. صالح، مفتاح،"إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية"، بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر، ٢٠٠٩.

٩. طهراوي، أسماء و بن حبيب، عبد الرزاق،"إدارة المخاطر الائتمانية في ظل معايير بازل"، مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، عدد ١، مجلد ١٩، ٢٠١٥.

١٠. الطائي، عبد الرحيم مكطوف،"آليات البنك لمركزي العراقي في المحافظة على استقرار السيولة في المصارف التجارية"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،عدد ٤٥، ٢٠١٥.

١١. عبد السادة،ميثاق هاتف، ناظم،الهام، سعيد، بلال نوري،"تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية"،مجلة جامعة كربلاء، مجلد ٦، العدد ١، ٢٠٠٨.

١٢. احمد، زهير احمد علي،"صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، ٢٠١٦.

١٣. أبو رحمه، سيرين سميح،"السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة"، رسالة مقدمة الى مجلس كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين،٢٠٠٩.

١٤. مطر، محمد(٢٠١٠) "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية"، ط ٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

١٥. الصيرفي،محمد (٢٠٠٧) "ادارة المصارف"، ط ١، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.

16. Howells, peter ; Bain, Keith (Financial Markets And Institutions) 3th ed, prentice Hall, 2000.

17. Rose, Peter S. (1999)," Commercial Bank Management", 4th Ed. Irwin McGraw–Hill, USA.

18. Cecchetti, Stephen G.&Schoenholtz, Kermit L.(2011).Money, Banking and Financial Markets. 3Ed.,Global Edition, McGraw-Hill, USA.

19. Dietrich, David R. (2006). An Analysis of Bank Risk Management and its Relevance Africa.

20. jasingam.N, Jeevara," A study on Liquidity and Profitability of Private Banks in Sri Lanka", Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.21, 2014.

21. Paul, Sujan Chandra&Bhowmik, Probir Kumar&Islam, Mohammad Rakibul&Kaium, Md. Abdul&Al Masud, Abdullah," Profitability and Liquidity of Conventional Banking and Islamic

Banking in Bangladesh: A Comparative Study", Journal of Business and Management, Vol.5, No.24, 2013.

22. (2000-February). Basel Committee of Banking Supervision. Sound practices for managing liquidity in banking organizations. Risk Management Group. www.bis.org/publ/bcbsc135.pdf.

23. Kumar, Manish& Yadav, Ghanshyam Chand," LIQUIDITY RISK MANAGEMENT IN BANK", Journal of Management & Research, Volume 7, Issue 2/4,2013.

24. Bareikaitė, Erika& Kaulienė, Raimonda Martinkutė," LIQUIDITY RISK AND ITS MANAGEMENT IN LITHUANIAN BANKING SYSTEM", http://www.mla.vgtu.lt,2014.

25. Dimitrios, Patmanidis S.," BANKS AND LIQUIDITY", master thesis, City University of Seattle,2009.

26. SUMAILA, NA-IHMATU," EXPLAINING BANK LIQUIDITY IN GHANA", master thesis, UNIVERSITY OF GHANA,2015.

27. Yan, Meilan," An assessment of UK banking liquidity regulation and supervision", A Doctoral thesis, Loughborough University,2013.

28. muzicek, pavel," Credit Risk Monitoring in the Czech Banking Sector", master thesis, Charles University, Institute of Economic Studies,2010

29.Dan Luy, Dam," EVALUATION OF CREDIT RISK MANAGEMENT", master thesis, university of applied sciences,2010.

30.Halifu,Maierdan,"COUNTERPARTY CREDIT RISK IN ENERGY-COMMODITY FORWARDS", master thesis, university of Gothenburg,school of business,economics and law,2011.